

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي: مقارنة تحليلية في ضوء القانون والسياسات الدولية

The repercussions of the Russian-Ukrainian war on global food security: an analytical approach in light of international law and policies

مصباح البشير

جامعة صفاقس، تونس: mosbahbachir38@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/31

تاريخ القبول: 2025/10/23

تاريخ الاستلام: 2025/08/07

ملخص:

الأزمة الناتجة عن الغزو الروسي لأوكرانيا تعقيدات قانونية تتعلق بتفسير قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، خصوصًا ما يتعلق بمبدأ حظر استخدام القوة. تبرر روسيا تدخلها بأنه يأتي في إطار الدفاع الشرعي عن النفس، بينما ترى جهات دولية عديدة أن هذا التحرك يشكل انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي يصل إلى مستوى العدوان. وتفتح هذه الأزمة بابًا للتساؤل حول شرعية عملية الاجتياح وما إذا كان على روسيا تحمل مسؤولية دولية نتيجة تصرفاتها. كما تسلط الضوء على محدودية فعالية الإطار القانوني الدولي في التصدي لمثل هذه النزاعات. الكلمات المفتاحية: الغزو الروسي، القانون الدولي، ميثاق الأمم المتحدة، الدفاع الشرعي، المسؤولية الدولية.

Abstract:

The Russian invasion of Ukraine has raised complex legal issues concerning the interpretation of international law and the UN Charter, particularly the principle of the non-use of force. Russia claims its actions fall under the right of self-defense, while many international actors view it as a clear violation of international law amounting to aggression. This crisis prompts critical questions about the legality of the invasion and whether Russia bears international responsibility. Moreover, it highlights the limitations of the international legal system in addressing such conflicts.

Keywords: Russian invasion, international law, UN Charter, self-defense, international responsibility.

مقدمة:

في 24 فبراير 2022، بدأت القوات الروسية عملية عسكرية ضد أوكرانيا، مما أدى إلى تعليق الجهود الدبلوماسية لحل التوترات الناتجة عن حقبة ما بعد الحرب الباردة بين روسيا، الوريث الرئيسي للاتحاد السوفييتي السابق، وحلف شمال الأطلسي (الناتو). ترافق هذا التصعيد مع ارتفاع حاد في أعداد الضحايا بين المدنيين والعسكريين، إلى جانب تفاقم الاحتياجات الإنسانية للعائلات المتضررة، بالإضافة إلى الدمار الكبير الذي طال البنية التحتية والخدمات الصحية الأساسية. وفي ظل هذه التطورات، يتصدر القانون الدولي واجهة الأحداث كأداة أساسية لحماية المدنيين وتعزيز العقوبات. وتبرز الحاجة إلى الالتزام الصارم بمبادئ هذا القانون كأولوية عاجلة. لفهم حجم وخطورة الانتهاكات التي ارتكبتها روسيا، يصبح الرجوع إلى الأسس الجوهرية للقانون الدولي الإنساني في سياق النزاعات المسلحة ضروريًا، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين وتعزيز آليات المحاسبة والمساءلة.

وتُستمد المسؤولية الدولية، سواء للدول أو الأفراد، عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني من عدة مصادر قانونية، إذ تتولى محكمة العدل الدولية، بوصفها الذراع القضائية الرئيسة للأمم المتحدة، النظر في الخلافات بين الدول والانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني. بينما تُعنى المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، بوصفها من أشد صور الانتهاك لهذا القانون.

إشكالية البحث: ما مدى توافق التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا مع قواعد القانون الدولي؟ وهل يُمكن اعتبار هذا التدخل خرقًا لميثاق الأمم المتحدة يرقى إلى مستوى العدوان، أم أن روسيا تستند إلى مبدأ الدفاع الشرعي عن النفس لتبريره؟ وما هي الأسس القانونية التي تحدد مشروعية هذا الغزو، وما يترتب عليه من مسؤولية دولية محتملة تُجاء روسيا؟

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المؤسسات السياسية والقانونية في منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، مع تحليل المبررات القانونية التي تقدمها كل من روسيا وأوكرانيا.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال تتبع وقائع النزاع وتحليلها في ضوء قواعد القانون الدولي العام، لتحديد الموقف القانوني من النزاع القائم، وإبراز مدى مشروعية الأفعال الصادرة عن كل طرف. كما يتم استعراض دور مجلس الأمن، والجمعية العامة، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية في التعامل مع الإشكالات القانونية المثارة من الطرفين.

خطة البحث:

تقوم خطة هذا المقال على مقارنة تحليلية لفهم أبعاد الأزمة الروسية الأوكرانية من خلال محورين أساسيين، يتناول المبحث الأول جذور هذا النزاع ومسارات تطوره، حيث نخصص المطلب الأول لتسليط الضوء على الخلفيات التاريخية والجيوسياسية التي ساهمت في تأجيج الصراع بين روسيا وأوكرانيا، بما في ذلك العلاقات المتوترة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وملف شبه جزيرة القرم، وتوجهات أوكرانيا الغربية. أما المطلب الثاني، فيعالج تطورات الحرب الروسية الأوكرانية من لحظة الغزو في فبراير 2022 إلى أبرز المنعطفات العسكرية والدبلوماسية التي شهدتها الساحة الدولية. في حين يركز المبحث الثاني على الأبعاد الاقتصادية والإنسانية للأزمة، لاسيما في ظل تأثيراتها الكبيرة على الأمن الغذائي العالمي وسلاسل الإمداد، حيث يناقش المطلب الأول أهمية كل من روسيا وأوكرانيا كقوتين زراعتين عالميتين ودورهما في تأمين الحبوب والزيوت للأسواق العالمية، بينما يعالج المطلب الثاني تداعيات هذا النزاع على الأمن الغذائي العالمي، من حيث ارتفاع الأسعار، نقص الإمدادات، وتفاقم أزمات الجوع في العديد من الدول النامية.

المبحث الأول: قراءة في جذور النزاع الروسي الأوكراني ومسارات تطوره

سنحاول في هذا المبحث أن نسلط الضوء على جذور وأسباب الصراع الروسي الأوكراني، وبعد ذلك نستعرض مراحل تطور الحرب بينهما، بحيث يعود أصل الصراع بين روسيا وأوكرانيا إلى عوامل تاريخية وسياسية وجيوستراتيجية معقدة، تمتد جذورها إلى تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991، حين أعلنت أوكرانيا استقلالها عن الاتحاد، وبدأت في بناء دولة ذات سيادة وهوية وطنية مستقلة عن روسيا. غير أن روسيا، التي رأت في أوكرانيا جزءاً من مجال نفوذها التاريخي والجغرافي، لم تتقبل بسهولة انخراط كييف في التوجهات الغربية، خاصة تقاربها مع حلف شمال الأطلسي (الناطو) والاتحاد الأوروبي. وقد شكلت هذه الخطوة تهديداً مباشراً لمصالح روسيا الأمنية والجيوسياسية، فبدأ التوتر يتصاعد بشكل متسارع.

المطلب الأول: قراءة في جذور النزاع الروسي الأوكراني

في ديسمبر عام 1991، ساهمت أوكرانيا إلى جانب روسيا وبيلاروسيا في وضع النهاية للإتحاد السوفيتي، إلا أن موسكو سعت للحفاظ على نفوذها عبر تأسيس رابطة الدول المستقلة. في ذلك الحين، كان الكرملين يعتقد أن بإمكانه فرض تأثيره على أوكرانيا من خلال إمدادات الغاز منخفضة التكلفة، لكن الأمور لم تسر كما توقع. ففي حين نجحت روسيا في إقامة شراكة وثيقة مع بيلاروسيا، ظلت أوكرانيا تتطلع باستمرار نحو الغرب، وهو ما أثار استياء الكرملين دون أن يؤدي ذلك إلى صراع

مباشر خلال فترة التسعينيات. في تلك المرحلة، بدت موسكو غير مكترثة بشكل كبير، خاصة وأن الغرب لم يكن يضغط لدمج أوكرانيا ضمنه، إضافة إلى أن الاقتصاد الروسي كان يعاني من صعوبات كبيرة والبلاد كانت منشغلة بالحرب في الشيشان. وفي عام 1997، أقرت موسكو بشكل رسمي من خلال الاتفاقية الكبرى بحدود أوكرانيا، بما في ذلك سيادة كييف على شبه جزيرة القرم، التي تقطنها غالبية ناطقة بالروسية.¹

شهدت موسكو وكييف أول أزمة دبلوماسية بارزة بينهما خلال فترة حكم فلاديمير بوتين، وذلك في خريف عام 2003 عندما بدأت روسيا فجأة بناء سد في مضيق كيرتش باتجاه جزيرة "كوسا توسلا" الأوكرانية. اعتبرت كييف هذه الخطوة محاولة لإعادة ترسيم الحدود بين البلدين، ما أدى إلى تصاعد التوترات بين الطرفين. لم يتمكن الطرفان من حل الأزمة إلا من خلال اجتماع ثنائي جمع الرئيسين الروسي والأوكراني، حيث تم تعليق بناء السد بعد اللقاء. ومع ذلك، بدأت تظهر بوادر التصدع في العلاقات المعلنة كصدافة بين البلدين. وفي الانتخابات الرئاسية الأوكرانية عام 2004، قدمت روسيا دعماً كبيراً للمرشح المقرب منها فيكتور يانكوفيتش، لكن الثورة البرتقالية أدت إلى تغيير مسار الأحداث، وفاز السياسي المؤيد للتوجه الغربي فيكتور يوشينكو بدلاً منه. 2 Viktor Yushchenko، وخلال فترته الرئاسية قطعت روسيا إمدادات الغاز عن البلاد مرتين في عامي 2006 و 2009، كما أوقفت روسيا أيضاً إمدادات الغاز عبر أوكرانيا إلى أوروبا. وفي عام 2008، سعى الرئيس الأمريكي آنذاك جورج دبليو بوش إلى إدماج أوكرانيا وجورجيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) من خلال برنامج تحضير للعضوية، لكن بوتين لم يتردد في إظهار معارضته القوية لهذه الخطوة، إذ أعلنت موسكو رفضها القاطع لفكرة استقلال أوكرانيا الكامل. وفي سياق آخر، واجهت خطة الرئيس الأمريكي جورج بوش عقبات واضحة خلال قمة الناتو في بوخارست، حيث ناقشت الدول الأعضاء مسألة انضمام أوكرانيا وجورجيا دون الالتزام بتحديد جدول زمني لتنفيذه. وفي ظل تعثر فكرة الانضمام السريع للناتو، حاولت أوكرانيا تعزيز علاقاتها مع الغرب عبر توقيع اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي في صيف عام 2013. إلا أن روسيا سرعان ما مارست ضغوطاً اقتصادية مكثفة على كييف، مستهدفة وارداتها بشكل مباشر، مما دفع حكومة الرئيس السابق فيكتور يانكوفيتش إلى تعليق الاتفاقية. هذا القرار أشعل موجة احتجاجات شعبية واسعة أدت، بحلول فبراير 2014، إلى فرار يانكوفيتش إلى روسيا. بعد الإطاحة بالحكومة الأوكرانية التي كانت تُعتبر حليفاً استراتيجياً لموسكو، شكلت أوكرانيا حكومة جديدة وصفت بأنها موالية للغرب ومؤيدة لنهج الناتو، ما أثار قلق روسيا واعتبرته تحدياً مباشراً لأمنها الإقليمي. كرد فعل سريع، قامت روسيا باجتياح جزيرة القرم

وضمها إلى أراضيها في خطوة أحادية الجانب لم تحظ باعتراف دولي حتى الآن. وقد تصاعدت حدة الصراع بين الطرفين بشكل واضح منذ عام 2014، بعد اندلاع الاحتجاجات المعروفة بـ"الميدان الأوروبي" التي أنهت عهد الرئيس الأوكراني الموالى لروسيا. ردّت روسيا على هذا التطور بضم شبه جزيرة القرم ودعم الحركات الانفصالية في إقليم دونباس شرقي أوكرانيا، مما أدى لتفاقم الوضع بشكل كبير. ما أدى إلى اندلاع نزاع مسلح داخلي في المنطقة استمر لسنوات³.

اتسمت الفترة الممتدة ما بين عام 2014 و إلى ما قبل الغزو الروسي لأوكرانيا بالتوتر وعدم الاستقرار في العلاقات بين روسيا وأوكرانيا وبلغت ذروتها في الأشهر القليلة الماضية بعدما كثّر الحديث عن مفاوضات بين حلف الناتو وأوكرانيا حول انضمام الأخيرة إلى الحلف، أعقب ذلك موجة من التهديد والوعيد الروسي بأن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما أقدمت أوكرانيا على هذه الخطوة وأنها ستتخذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على أمنها القومي والاستراتيجي، في غضون ذلك وردت العديد من التقارير الأمريكية تشير إلى أن القوات الروسية تجهز العملية عسكرية كبيرة تهدف من خلالها إلى السيطرة على أوكرانيا وإسقاط نظام الحكم الحالي واستبداله بحكومة موالية لها. الأوساط الحكومية الروسية سارعت إلى نفي ذلك وقالت أنه لا نية لها بغزو الأراضي الأوكرانية بعد مضي أيام على تلك التصريحات قامت القوات الروسية بالاعتراف بجمهورية "دونيتسك ولوغانسك" الشعبيتين على أنهما دولتان مستقلتان وتلى تلك الخطوة عملية اجتياح واسعة النطاق للأراضي الأوكرانية لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا⁴.

بررت روسيا اجتياحها لأوكرانيا بأنه جاء في إطار حقها المشروع في الدفاع عن نفسها وعن الروس المقيمين في إقليم دنيستك ولوغانسك" ضد ما وصفته بالإبادة الجماعية التي ترتكها القوات الأوكرانية النازية على حد وصفها ضد السكان الروس هناك نفت أوكرانيا الإدعاءات الروسية واعتبرت الغزو الروسي انتهاك لوحدة وسلامة الأراضي الأوكرانية واستقلالها السياسي وبأنه مخالف للأعراف والقوانين الدولية وفي مقدمتها منشور الأمم المتحدة⁵.

المطلب الثاني: مسارات تطور الحرب الروسية الأوكرانية

من مسار العمليات العسكرية منذ أواخر فبراير 2022 بثلاث مراحل مختلفة، ويدخل الآن في مفترق طرق أو منعطف خطر قد يقود إلى مرحلة رابعة.

بدأت المرحلة الأولى منذ بداية الاجتياح الروسي للحدود الأوكرانية حتى أواخر مارس 2022. واتسمت هذه المرحلة بتكثيف روسيا هجماتها على كييف ومدن الشمال الأوكراني، مستهدفة احتلال

العاصمة وتغيير نظام الحكم بقيادة الرئيس "فولوديمير زيلينسكي" الموالي للغرب، ومن ثم تحقيق غايتها بالحوول دون التحاق أوكرانيا بحلف الناتو لما يتضمنه ذلك من تهديد (حيوي) للأمن القومي الروسي. بيد أن تعثر العمليات العسكرية الروسية حول كييف، والمقاومة الأوكرانية للتقدم الروسي مدعومة بمساعدات أمنية غربية وأمريكية هائلة، أدى إلى تغيير الكرملين لإستراتيجيته العسكرية ما أفضى إلى دخول الصراع في مرحلته التالية.6

في المرحلة الثانية التي انطلقت أواخر مارس واستمرت حتى نهاية أغسطس 2022، ظهرت ملامح الإستراتيجية العسكرية الروسية المعدلة بشكل واضح. حيث ركّزت القيادة الروسية، بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين، على تحقيق السيطرة الكاملة على إقليم الدونباس شرقي أوكرانيا، الذي يضم مقاطعتي لوهانسك ودونيتسك. هاتان المقاطعتان أعلنتا انفصالهما عن أوكرانيا عام 2014، لتقوم روسيا بالاعتراف بهما بوصفهما جمهوريتين مستقلتين في فبراير 2022. إلى جانب ذلك، سعت روسيا لتأمين ممر بري جنوب أوكرانيا يربط بين الدونباس وشبه جزيرة القرم، والتي ضمتها روسيا عام 2014. بهذا المسار، بدا واضحاً تخلي موسكو عن هدفها المتمثل في السيطرة على العاصمة الأوكرانية. خلال هذه المرحلة، تمكنت القوات الروسية من تحقيق تقدم ملموس، بدايةً من السيطرة الكاملة على مقاطعة لوهانسك في أواخر يوليو، إلى تحقيق تقدم كبير في مقاطعة دونيتسك، حيث سيطرت على 80% من مساحتها تقريباً. بالإضافة إلى ذلك، احتلت روسيا أجزاء كبيرة من جنوب أوكرانيا، وفرضت حصاراً بحرياً على السواحل الأوكرانية الممتدة على البحر الأسود وبحر آزوف. وفي خطوة لاحقة، باشرت موسكو اتخاذ إجراءات عملية لإجراء استفتاءات في إقليم الدونباس وجنوب أوكرانيا بهدف ضم تلك المناطق إلى الأراضي الروسية. أما القوات الأوكرانية في هذه المرحلة، فقد اتسم أداؤها بالرد الفعلي، حيث ركّزت جهودها على تعطيل تقدم القوات الروسية في مقاطعتي خيرسون وزابوريجيا الجنوبيتين مع التحضير لهجوم مضاد طال انتظاره. ومع ذلك، انتقلت الأحداث إلى مرحلة جديدة في نهاية أغسطس 2022 عندما بدأت أوكرانيا بتنفيذ هجوم مضاد واسع النطاق ضد القوات الروسية. هذا الهجوم لم يقتصر على الجبهة الجنوبية كما كان معلناً سابقاً، بل شمل هجمات متزامنة في الشرق والشمال والجنوب. خلال هذه المرحلة الجديدة، حققت القوات الأوكرانية إنجازات كبيرة حيث استعادت السيطرة على مساحات واسعة بلغت حوالي 10 آلاف كيلومتر مربع من الأراضي. وفي الوقت نفسه، اضطرت القوات الروسية للتراجع إلى خطوط دفاعية أكثر أماناً، مما أسهم في طابع دفاعي واضح لسلوكها العسكري خلال هذه الفترة. ومن أبرز النتائج المباشرة للهجوم الأوكراني المضاد كان تقليص نطاق القتال في جبهتي الشرق والجنوب بعد أن

حُسمت الجبهة الشمالية لصالح أوكرانيا. كما استعادت كييف السيطرة على مدينة خاركييف والمناطق المحيطة بها، مما أثار مخاوف لدى الجانب الروسي من إمكانية تقدّم القوات الأوكرانية نحو الحدود الدولية بين البلدين.⁷

أهم التطورات التي أفرزتها هذه المرحلة تمثلت في عزم الكرملين على تسريع إجراء الاستفتاءات في إقليم الدونباس، ومقاطعتي خيرسون وزابوريجيا، لتحديد مصير انضمامها إلى الاتحاد الروسي مع حلول نهاية سبتمبر 2022. بطبيعة الحال، جاءت نتائج تلك الاستفتاءات بموافقة الأغلبية الساحقة من السكان على الانضمام إلى روسيا، مما دفع الرئيس بوتين بتاريخ 30 سبتمبر 2022 إلى توقيع معاهدة ضم المناطق الأوكرانية الأربع إلى روسيا. تلا ذلك مصادقة مجلس الدوما والجهات الرسمية الروسية، بما في ذلك المحكمة الدستورية العليا، على قانون الضم. ومع ذلك، لم تحظ هذه الخطوة بأي تأييد دولي يُذكر، باستثناء دعم محدود من دول مثل كوريا الشمالية وبيلاروسيا، في ظل معارضة شديدة من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. ردًا على الاستفتاءات وقرار الضم، قامت العديد من الدول والمؤسسات الغربية بفرض عقوبات اقتصادية جديدة على موسكو والإعلان عن زيادة الدعم العسكري لكييف. الجمعية العامة للأمم المتحدة أدانت بأغلبية كبيرة قرار الضم الروسي الذي وصف بأنه "غير قانوني"، بعدما عطلت موسكو مشروع قرار مشابه باستخدام حق النقض في مجلس الأمن. بدأت الحرب تنعطف نحو اتجاه جديد بعد الهجوم الأوكراني على جسر كيرتش في 8 أكتوبر 2022، وهو الجسر الوحيد الذي يربط الأراضي الروسية بشبه جزيرة القرم. روسيا اعتبرت الهجوم عملاً إرهابياً وإعلاناً للحرب. وفق العقيدة العسكرية الروسية، يتيح أي هجوم على الأراضي الروسية استخدام جميع القدرات العسكرية للدفاع عنها. نتيجة لذلك، شنت موسكو موجة مكثفة من الهجمات الصاروخية هي الأعنف منذ بداية الحرب، استهدفت فيها البنية التحتية للطاقة ومرافق أمنية بالإضافة إلى مكتب الرئيس الأوكراني نفسه. الولايات المتحدة والدول الغربية دانت هذه الهجمات وأكدت التزامها بتقديم الدعم لأوكرانيا، فيما دعا الرئيس الأوكراني زيلينسكي خلال مباحثاته مع المستشار الألماني أولاف شولتس والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى اتخاذ موقف "قاسٍ" تجاه روسيا وزيادة الضغط عليها. ألمانيا بدورها أعلنت نيتها تقديم منظومات صاروخية متطورة، بينما يعمل الاتحاد الأوروبي على إنشاء نظام دفاع جوي أوروبي. لم يكن الرد الروسي العنيف مجرد رد انتقامي إثر تفجير جسر كيرتش؛ بل حمل رسائل واضحة لأوكرانيا وحلفائها الغربيين. موسكو شددت على ضرورة توقف كييف عن استهداف ما تعتبره بنية تحتية مدنية

وأهدافاً حساسة، محذرة الغرب من أنها جادة في تهديداتها وقادرة على استخدام جميع الوسائل للدفاع عن أراضيها.⁸⁹ البرامج البحثية للدراسات العسكرية ومستقبل الحروب ولا شك أن الهجمات الصاروخية الروسية، ومن قبلها تفجير جسر القرم يؤشران إلى منعطف مهم في الحرب، قد يؤدي إلى مرحلة جديدة من الصراع باستخدام أسلحة أكثر فتكاً من الجانبين، خاصة أن الدول الغربية وعدت بتقديم أسلحة متطورة، وستدفع الهجمات الروسية الأخيرة الأوروبيين والولايات المتحدة إلى التسريع في إرسال الأسلحة لكيف وتدريب المزيد من الجنود الأوكرانيين. كما أن الخيار النووي الروسي، ولو باستخدام أسلحة تكتيكية، بات مطروحاً في ضوء تكرار تلميحات وتصريحات القيادات الروسية، وعلى رأسهم الرئيس بوتين بإمكانية تطبيقه، ولاسيما في ضوء الهجوم المضاد الذي تشنه أوكرانيا على القوات الروسية التي تكبدت خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات ويشار إلى أن الأسلحة النووية التكتيكية عبارة عن رؤوس حربية نووية صغيرة، يمكن استخدامها في مسرح العمليات لتوجيه ضربة محدودة لتدمير أهداف العدو في منطقة معينة دون التسبب في تداعيات إشعاعية واسعة النطاق ويمكن إطلاقها بواسطة صواريخ تحمل عادة رؤوساً تقليدية أو باستخدام الطائرات والسفن الحربية. وبرغم أن هذا النوع من الأسلحة لا تنطبق عليه قاعدة "توازن الرعب النووي"، فإن مكنم الخطورة أن يتطور الأمر إلى مواجهة نووية شاملة بين روسيا والغرب⁹.

ورغم توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار مثل "مينسك 1" و"مينسك 2"، فإنها لم تُنفذ بالكامل، وظلت الأعمال العدائية قائمة، تفاقمت الأوضاع تدريجياً إلى أن بلغ التوتر ذروته مع الحشد العسكري الروسي الواسع على الحدود الأوكرانية أواخر 2021، لتنتقل في 24 فبراير 2022 عملية عسكرية واسعة النطاق، وصفتها موسكو بأنها "عملية خاصة لنزع السلاح وتحييد التهديدات"، فيما اعتبرها المجتمع الدولي غزواً غير مشروع لدولة ذات سيادة، أدى إلى اندلاع حرب شاملة¹⁰.

تطور هذا الصراع إلى أزمة عالمية ذات أبعاد أمنية واقتصادية وإنسانية، أثرت على الأمن الأوروبي والعالمي، وأسفرت عن خسائر بشرية ومادية جسيمة، فضلاً عن نزوح ملايين المدنيين. كما أعاد هذا النزاع طرح تساؤلات ملحة بشأن النظام الدولي، ومدى فعالية المؤسسات الأممية في حفظ الأمن والسلم، ودور القانون الدولي في التصدي لانتهاكات السيادة وحقوق الإنسان¹¹.

المبحث الثاني: الأزمة الأوكرانية الروسية زلزال يهز أركان الأمن الغذائي العالمي وسلاسل الإمداد وتداعيات هذا النزاع

أحدثت الأزمة الأوكرانية الروسية، التي اندلعت في فبراير 2022، زلزالاً حقيقياً في النظام الجيوسياسي والاقتصادي العالمي، تجاوز أثرها ساحة الحرب المباشرة ليصل إلى واحدة من أكثر

القضايا حساسية على المستوى الدولي: الأمن الغذائي وسلاسل إمداد الغذاء. فقد أظهرت هذه الحرب أن التوترات العسكرية بين دولتين يمكن أن تكون لها تداعيات تمتد إلى أبعد من حدود النزاع، حيث أثرت بشكل مباشر على استقرار الإمدادات الغذائية العالمية، وتسببت في تقلبات حادة في أسعار السلع الزراعية. كما فضحت الأزمة هشاشة النظام الغذائي المعولم، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على عدد محدود من الدول المصدرة، مما جعل كثيرًا من الدول النامية في موقف ضعف غذائي وهيكلية، خصوصًا تلك التي تعتمد بشكل شبه كلي على وارداتها من الحبوب والزيوت والأسمدة من روسيا وأوكرانيا.

المطلب الأول: جذور الأزمة: أوكرانيا وروسيا.. سلة خبز العالم

لا يمكن فهم الأثر الكارثي للحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي دون إدراك الوزن الاستراتيجي لكلا البلدين في أسواق السلع الزراعية الأساسية. فبحسب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولي، تمثل روسيا وأوكرانيا معًا ما يقارب 30% من إجمالي صادرات القمح عالميًا، وهو ما يجعل أي اضطراب في قدرتهما على الإنتاج أو التصدير تهديدًا مباشرًا لسلة الغذاء العالمية، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد عليهما كمصدر رئيسي لهذا المحصول الحيوي. أما الشعير، فإن نصيب البلدين من الصادرات العالمية يصل إلى حوالي 32%، مما يعكس دورهما المحوري في إمداد الأسواق العالمية بهذه المادة الأساسية التي تُستخدم على نطاق واسع في تغذية الحيوانات، وبالتالي فإن التأثير لا يقتصر على الغذاء البشري فقط بل يمتد إلى سلاسل إنتاج اللحوم ومشتقاتها. وفيما يتعلق بالذرة، فإن أوكرانيا وحدها تسهم بما يصل إلى 16% من الصادرات العالمية، وهي نسبة كبيرة بالنظر إلى استخدامها الواسع في صناعة الأعلاف الحيوانية والصناعات الغذائية¹².

وعلى صعيد الزيوت النباتية، تشكل أوكرانيا القوة الأهم في إنتاج وتصدير زيت عباد الشمس، إذ تهيمن على نحو 50% من السوق العالمي، ما يجعلها عنصرًا أساسيًا في استقرار أسعار الزيوت في الأسواق العالمية، خاصة في الدول ذات الدخل المنخفضة. وفي قطاع الأسمدة، تصدر روسيا وبيلاروسيا قائمة الدول المصدرة للبتواسيوم بنسبة تصل إلى 40% من السوق العالمي، بالإضافة إلى دورهما الرئيسي في تصدير النيتروجين، وهو عنصر أساسي في إنتاج الأسمدة النيتروجينية التي تعتبر من الركائز الأساسية للإنتاج الزراعي الحديث. ويشير هذا التركيز الكبير في الإمدادات إلى أن أي خلل في إنتاج أو نقل هذه السلع من روسيا وأوكرانيا من شأنه أن يحدث اضطرابًا واسع النطاق في سلاسل

الإنتاج الزراعي حول العالم، وهو ما حدث فعليًا بعد اندلاع الحرب، حيث شهد العالم ارتفاعًا حادًا في أسعار الحبوب، والأسمدة، ومشتقات الطاقة، مع صعوبة في تأمين البدائل في المدى القصير¹³.

المطلب الثاني: تداعيات النزاع الروسي الأوكراني

منذ اندلاع النزاع المسلح بين روسيا وأوكرانيا في فبراير 2022، دخل العالم مرحلة جديدة من عدم الاستقرار الجيوسياسي والاقتصادي، حيث لم يقتصر تأثير هذا النزاع على الدولتين المتنازعتين فحسب، بل امتد ليشمل النظام الدولي بأكمله. فقد جاءت هذه الحرب في وقت حساس عقب التعافي الهش من تداعيات جائحة "كوفيد-19"، لتفاقم الأزمات العالمية القائمة، خاصة في مجالات الطاقة، الغذاء، والتجارة الدولية¹⁴.

تُعدّ أوكرانيا وروسيا من بين أهم الموردين العالميين للحبوب، الزيوت النباتية، والأسمدة، مما جعل ساحة الصراع الجغرافي بينهما ذات أهمية استراتيجية عميقة. ولذلك، فإن أي اضطراب في سلاسل الإمداد بين هذين البلدين سرعان ما يُترجم إلى أزمات غذائية خانقة في عدد من الدول النامية، خصوصاً في إفريقيا وجنوب آسيا، التي تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية الأساسية من المنطقة، كما أن الصراع تسبب في إعادة رسم خارطة التحالفات الدولية وعودة مناخ "الحرب الباردة" إلى الساحة السياسية، حيث انقسمت مواقف الدول ما بين داعم لكيف ومدافع عن السيادة الأوكرانية، وآخر يبرر المخاوف الأمنية الروسية. وقد أدى هذا الانقسام إلى تصعيد المواجهة الاقتصادية من خلال العقوبات المتبادلة، مما ألقى بثقله على الأسواق العالمية، وخصوصاً أسواق الطاقة والمواد الأولية¹⁵.

إن دراسة تداعيات هذا النزاع لا تقتصر على رصد الأرقام والإحصاءات، بل تتطلب تحليلاً عميقاً للأبعاد الهيكلية للاقتصاد العالمي، وطبيعة التفاعلات السياسية والاقتصادية التي تمخضت عن هذا النزاع، وهو ما سيتناوله هذا العمل من خلال تسليط الضوء على أبرز الآثار المباشرة وغير المباشرة للحرب، واستكشاف الديناميكيات الدولية التي تحكم هذه الأزمة، وما يمكن أن تحمله من سيناريوهات مستقبلية¹⁶ و من بين هذه التداعيات نذكر ما يلي:

أولاً: تدمير البنية التحتية الزراعية في أوكرانيا

منذ اندلاع الحرب، تكبد القطاع الزراعي الأوكراني خسائر فادحة شملت الأراضي والمعدات والمنشآت الحيوية. قدرت التقارير الصادرة عن الحكومة الأوكرانية ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) أن ما بين 25% إلى 30% من الأراضي الزراعية تضررت نتيجة العمليات العسكرية المباشرة أو بسبب التلوث الناجم عن الألغام المزروعة، ما جعل هذه الأراضي غير صالحة للزراعة مؤقتاً أو على المدى الطويل.

كما استهدفت الغارات الجوية الروسية العديد من مخازن الحبوب، ومصانع المعالجة، والبنية التحتية الريفية، مما شل قدرة البلاد على الحصاد، التخزين، والمعالجة الزراعية، وأدى إلى تعطل جزئي أو كلي لسلاسل الإمداد الداخلية.

ثانياً :. شلل شبه تام في حركة التصدير عبر البحر الأسود

أوكرانيا تعتمد بشكل كبير على موانئها المطلّة على البحر الأسود لتصدير نحو 90% من منتجاتها الزراعية. وبسبب الحصار البحري الذي فرضته روسيا، توقفت الصادرات البحرية الأوكرانية بشكل شبه كامل خلال النصف الأول من عام 2022. هذا الانقطاع المفاجئ ترك أثراً مدوياً على الأسواق العالمية، حيث تعتبر أوكرانيا مصدرًا رئيسيًا للقمح، الذرة، وزيت دوار الشمس. وفي ظل تصاعد المخاطر، ارتفعت تكاليف التأمين البحري بنسبة وصلت إلى 500% على بعض خطوط النقل، ما أضاف أعباء مالية إضافية على المصدرين والمستوردين على حد سواء¹⁷.

ثالثاً: العقوبات المفروضة على روسيا وتأثيرها غير المباشر على الأسمدة والطاقة

رغم أن صادرات الأسمدة الروسية لم تكن مستهدفة رسميًا بالعقوبات، إلا أن تعقيدات الشحن والتمويل الناتجة عنها تسببت في عرقلة كبيرة لحركة تصدير الأسمدة. وأدى ذلك إلى اضطرابات في توفر الأسمدة عالميًا. كما ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي، الذي يعتبر مدخلًا أساسيًا لإنتاج الأمونيا (الأساس في تصنيع الأسمدة النيتروجينية)، بنسبة تفوق 300% في أوروبا خلال 2022، ما أدى إلى إغلاق بعض مصانع الأسمدة وتقليص الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الأسعار عالميًا¹⁸.

المطلب الثالث: تداعيات النزاع على سلاسل الإمداد وأسعار الغذاء عالميًا

أسفر النزاع الروسي الأوكراني عن تأثيرات عميقة على سلاسل الإمداد العالمية، لا سيما في قطاعي الغذاء والطاقة. هذا الوضع كشف عن هشاشة الترابط الاقتصادي بين الدول عندما تواجه أزمات جيوسياسية. تبرز روسيا وأوكرانيا كأحد أبرز المصدرين للحبوب والزيوت النباتية على الصعيد الدولي، حيث تشكلان نسبة كبيرة من صادرات القمح والذرة وزيت عباد الشمس. وبالتالي، فإن اندلاع الحرب كان له تأثير مباشر على تعطل تدفق السلع الزراعية إلى الأسواق العالمية. ترافق ذلك مع ارتفاع حاد في تكاليف النقل البحري وأسعار الوقود، مما أدى إلى زيادة غير مسبقة في أسعار الغذاء عالميًا خلال السنوات الأخيرة. كما ألقت هذه الأزمة بظلالها على سلاسل توريد الأسمدة، مما أثقل كاهل الدول المستوردة ورفع تكاليف الزراعة فيها. ونتيجة لذلك، اجتاحت موجة تضخمية اقتصادات هشة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، مما عمّق أزمات الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة

بالنزاعات والفقر. في مواجهة هذا الواقع، بدأ المجتمع الدولي في التنبيه إلى ضرورة تنويع مصادر الإمداد العالمية وتعزيز سلاسل توزيع أكثر مرونة واستدامة لمواجهة أي صدمات مستقبلية. ومن بين الآثار الناتجة عن هذا النزاع يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

أولاً: ارتفاع غير مسبوق في أسعار الغذاء

مع بداية الأزمة، شهد مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الفاو FAO ارتفاعاً تاريخياً، حيث بلغ ذروته في مارس 2022 (159.7 نقطة)، ما مثّل أعلى مستوى له على الإطلاق منذ إطلاق المؤشر. سجلت أسعار الحبوب ارتفاعاً حاداً بلغ 17% خلال شهر واحد فقط، بسبب الذعر في الأسواق وتوقعات النقص في الإمدادات¹⁹.

ثانياً: تعاظم هشاشة الأمن الغذائي في الدول النامية

تعتمد أكثر من 45 دولة نامية، معظمها في إفريقيا وآسيا، على كل من روسيا وأوكرانيا لتغطية أكثر من 30% من احتياجاتها من القمح. وقد أدى توقف الإمدادات إلى نقص حاد في المعروض من الحبوب في هذه الدول، ما فاقم أزمات الغذاء المزمنة، ورفع تكلفة الاستيراد، وأدى في بعض الحالات إلى اضطرابات اجتماعية²⁰.

ثالثاً: خطر المجاعة في العديد من المناطق الهشة

أصدر برنامج الأغذية العالمي (WFP) تحذيراً في منتصف 2023 يفيد بأن حوالي 50 مليون شخص في 45 دولة أصبحوا على شفا المجاعة بسبب التداعيات المباشرة وغير المباشرة للأزمة. فإلى جانب ارتفاع الأسعار ونقص الإمدادات، كان لتراجع التبرعات الدولية الموجهة للمساعدات الغذائية أثر سلبي كبير، حيث اتجهت الدول المانحة إلى التركيز على أولوياتها الداخلية²¹.

رابعاً: أزمة الأسمدة وأثرها على الإنتاج المستقبلي

بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الأسمدة وتقلص العرض، خفّض المزارعون حول العالم، وخصوصاً في الدول النامية، معدلات استخدام الأسمدة بنسبة تراوحت بين 10% إلى 15% خلال موسم 2023/2022. هذا الانخفاض في استخدام المدخلات الزراعية الحيوية يُنذر بتراجع إنتاجية المحاصيل، مما قد يطيل أمد الأزمة الغذائية ويعمّقها في المواسم القادمة²².

المطلب الرابع: الاستجابات الدولية ومحاولات التخفيف من الأزمة

أظهرت الحرب الروسية الأوكرانية هشاشة التوازنات الاقتصادية والأمنية العالمية، وأثّرت بشكل مباشر على قطاعات استراتيجية، لا سيما الأمن الغذائي والطاقة، حيث تعتمد العديد من الدول على روسيا وأوكرانيا كمصدرين رئيسيين للقمح، الذرة، وزيت دوار الشمس. أمام هذا الواقع، تحرك

المجتمع الدولي على عدة مستويات للتقليل من تداعيات الأزمة، معبراً عن وعي متزايد بضرورة التحرك الجماعي.

فقد بادرت المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق النقد الدولي إلى إطلاق نداءات وتحذيرات، ووضعت خططاً عاجلة لدعم الدول الأكثر هشاشة. كما قامت بعض القوى الإقليمية بعقد شراكات جديدة وتنويع مصادر التوريد، بينما اعتمدت أخرى على إصلاحات داخلية لتعزيز الإنتاج المحلي والاستثمار في الزراعة الذكية²³.

ورغم كل تلك الجهود، فإن التحديات ما زالت قائمة، خاصة في ظل استمرار الصراع وتعمّد المشهد الجيوسياسي. وهذا يدفع نحو التفكير في استراتيجيات بعيدة المدى تقوم على المرونة، الاكتفاء الذاتي، والتعاون الدولي المستدام، كجزء من استجابة أوسع للتعامل مع الأزمات المستقبلية، سواء كانت سياسية، بيئية أو صحية²⁴.

أولاً: مبادرة حبوب البحر الأسود (Black Sea Grain Initiative)

برعاية الأمم المتحدة وتركيا، تم التوصل في يوليو 2022 إلى اتفاق بين روسيا وأوكرانيا يسمح بتصدير الحبوب من الموانئ الأوكرانية عبر ممرات آمنة في البحر الأسود. ساهمت هذه المبادرة في تصدير أكثر من 33 مليون طن من الحبوب والمنتجات الغذائية بحلول يوليو 2023، وأسهمت في خفض أسعار الغذاء بنسبة 20% عالمياً وفقاً لمؤشرات الفاو، لكنها لم تحل بشكل كامل أزمة نقص الإمدادات، بسبب محدودية المدة وقيود التنفيذ²⁵.

ثانياً: طرق التضامن الأوروبية (Solidarity Lanes)

أنشأ الاتحاد الأوروبي ممرات برية ونهرية بديلة لتسهيل تصدير المنتجات الزراعية الأوكرانية عبر دول الجوار (بولندا، رومانيا، المجر...). غير أن هذه الطرق واجهت صعوبات لوجستية، وتكلفة أعلى، وازدحام في شبكات النقل، ما جعلها لا تنقل سوى 40% من الكميات التي كانت تُصدر بحرياً في السابق، مما حدّ من فعاليتها كبديل دائم²⁶.

ثالثاً: جهود تنويع مصادر الإمداد

سعت بعض الدول المنتجة، مثل الهند، إلى تعديل سياسات التصدير، حيث فرضت قيوداً صارمة على تصدير القمح في مايو 2022 لحماية أمنها الغذائي المحلي، الأمر الذي زاد الضغط على الأسواق العالمية بدل أن يخففها. في المقابل، عملت دول مثل البرازيل والأرجنتين على زيادة إنتاجها الزراعي، لكن أثر هذه الزيادات لم يكن فوراً بسبب العوائق الموسمية واللوجستية²⁷.

خاتمة :

لأزمة الروسية الأوكرانية كشفت عن نقاط ضعف جوهرية في النظام الغذائي العالمي، حيث أظهرت مدى هشاشته أمام التوترات الجيوسياسية والصدمات الخارجية. الاعتماد الكبير على عدد محدود من الموردين والتكامل غير المتكافئ في سلاسل الإمداد أفرز نتائج مقلقة تهدد الأمن الغذائي، خاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى قدرات تحقيق الاكتفاء الذاتي. في ظل هذه التحديات، لم يعد الحديث عن التعافي ترفاً، بل أصبح ضرورة ملحة تستدعي إعادة النظر في النماذج الاقتصادية الحالية والانتقال نحو استراتيجيات تتميز بالاستدامة والمرونة. تقارير المؤسسات المالية الدولية أكدت أهمية تنوع الشراكات التجارية، تأسيس مخزونات غذائية استراتيجية إقليمية، وتعزيز الابتكار في القطاع الزراعي وتحسين البنية التحتية للإنتاج والتوزيع. المستقبل يمضي نحو سيناريوهات معقدة تتداخل فيها الأبعاد السياسية، المناخية والتكنولوجية. ومع ذلك، لا شك أن العالم مطالب اليوم بمواجهة هذه التحديات عبر استخلاص العبر من الأزمة الراهنة والعمل بشكل مشترك على بناء سياسات تعتمد الإنصاف، التضامن، والاستباقية.

التوصيات:-

تنوع مصادر الاستيراد الغذائي: تقليل الاعتماد على عدد محدود من الدول الموردة عبر توقيع اتفاقيات مع شركاء متعددي المواقع لضمان استقرار الإمدادات

- إنشاء مخزونات غذائية استراتيجية: تشجيع إنشاء مخزون غذائي إقليمي مشترك لاستخدامه في الطوارئ لتحسين قدرة الصمود الجماعي - الاستثمار في الزراعة المستدامة: دعم مشاريع زراعية تأخذ في اعتبارها التغيرات المناخية وتحافظ على البيئة، مع التركيز على الري الذكي والتقنيات الحديثة

- إصلاح سلاسل الإمداد : تطوير البنية اللوجستية لتقليل الفاقد أثناء التخزين والنقل وتبني التكنولوجيا لتعزيز تتبع المنتجات وتلبية الطلب بسرعة
- دعم الإنتاج المحلي : تحسين ظروف العمل للفلاحين وزيادة كفاءة الإنتاج لتحقيق مستويات أعلى من الاكتفاء الذاتي في المنتجات الرئيسية .

الاقتراحات :-

اعتماد سياسات مرنة للتكيف :وضع خطط طوارئ شاملة للقطاع الزراعي والغذائي تستجيب للنزاعات أو الكوارث الطبيعية

- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: توفير منصة لتشارك الموارد والخبرات الزراعية بين الدول بهدف تخفيف آثار الأزمات.
 - تمويل مشاريع الأمن الغذائي: دعوة المؤسسات المالية لتخصيص موارد موجهة لدعم الدول المتضررة من الحروب وتعزيز قدراتها الزراعية.
 - تشجيع البحث العلمي الزراعي: تقديم الدعم لمراكز الأبحاث لتطوير أصناف عالية المقاومة للجفاف والأمراض وتحسين الإنتاج باستخدام التكنولوجيا الحيوية.
 - التوعية المجتمعية: نشر ثقافة الاستهلاك المسؤول، تقليل الهدر الغذائي وتعزيز ثقة المستهلكين في المنتجات المحلية.
- الهوامش:

- ¹ علي راشد بن نابع الطنجي، أزمة تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في الحرب الروسية الأوكرانية، 2022، ص. 125-154.
- ² قامت الثورة البرتغالية الأوكرانية في نهاية نوفمبر 2004 واستمرت حتى جانفي 2005، اتخذت هذه الحركة رمزا لها الشواح البرتغالي، الذي أصبح علامة مميزة للثورات السلمية، ومنه جاءت تسميتها بـ"الثورة البرتغالية". وقد تمثلت هذه الثورة في سلسلة من الاحتجاجات والأحداث السياسية التي اندلعت بسبب عمليات تزوير شابت الانتخابات الرئاسية. إذ نظمت قوى المعارضة مظاهرات جماهيرية واسعة اعتراضاً على النتائج المعلنة، ما دفع المحكمة العليا في أوكرانيا إلى الإقرار بوجود تزوير في العملية الانتخابية، وإصدار قرار بإلغاء النتائج وتحديد موعد جديد لإعادة الانتخابات في ديسمبر 2004، والتي أسفرت عن فوز المعارضة، وتولّى فيكتور يوشينكو السلطة.
- ³ أخبار الأمم المتحدة المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (17 مارس 2023). من موقع الأمم المتحدة. تاريخ الإطلاع: 2025/01/02 على الساعة: 16:33
- ⁴ فتحي فتحي جاد الله الجوشي. الهجوم الروسي على أوكرانيا هل هو تهديد للسلم والأمن الدوليين أم دفاع عن النفس؟ مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، (مارس 2022)، ص 59-83
- ⁵ الحكومة الأوكرانية: (Ministry of Agrarian Policy). Damage Assessment Reports (2022-2023). تاريخ الإطلاع: 2025/01/03، على الساعة: 23:45
- ⁶ الأمم المتحدة: (UN). "Ukraine: Humanitarian Impact Situation Report". UN OCHA (2023). تاريخ الإطلاع: 2025/05/10، على الساعة: 18:22
- ⁷ عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي. من مركز الجزيرة للدراسات. (3 ماي 2022). تاريخ الإطلاع: 2025/03/22، على الساعة: 16:10
- ⁸ هيثم كريم صنوان، روسيا: السقوط الصعب دراسة في تداعيات انخفاض أسعار النفط على قوة روسيا النفطية، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد: 67، 2016، ص 108
- ⁹ حيدر زهير جاسم، روسيا الاتحادية: مقومات القوة وتحديات المستقبل، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد: 67، 2016، ص 256
- ¹⁰ ماهر لطيف، مكانة أوكرانيا في العقيدة الجيوسياسية والجيوبوليتيكية الروسية طريق نحو التوسع الإمبراطوري، أبحاث ودراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2022، ص 11

- ¹¹ مراد بني قيطه ، العمق الحيوي : مكانه أوكرانيا في المنظور الاستراتيجي الروسي ، مجله أفاق العلوم ، دار المنظومة ، العدد : 11 ، 2018 ، ص 201.
- ¹² منظمة الأغذية والزراعة الفاو: "The Importance of Ukraine and the Russian Federation for Global Agricultural Markets"، تاريخ الإطلاع: 2024/07/21 على الساعة : 14:10.
- ¹³ برنامج الأغذية العالمي: (WFP). "Ukraine Crisis: Impact on Global Food Security". تاريخ الإطلاع: 2024/07/21 على الساعة : 15:30.
- ¹⁴ عمار حميد ياسين ، الحرب الروسية – الأوكرانية وانعكاساتها على صياغة أنماط علاقات القوة الجيوسياسية في إطار النظام الدولي ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2022 ، ص ص 3-4.
- ¹⁵ الأمم المتحدة – برنامج الغذاء العالمي. (2022). تقرير الجوع العالمي وتأثير الأزمة الروسية الأوكرانية، تاريخ الإطلاع: 2025/02/02 على الساعة: 15:25.
- ¹⁶ مياده حيدر علي ، أوكرانيا في الادراك الروسي – الأمريكي – الاوربي دراسة في الازمة الأوكرانية 2014-2018، مجلة قضايا سياسية، العدد: 60، كلية العلوم السياسية ، جامعه النهرين ، 2020 ، ص ص 120-121 .
- ¹⁷ البنك الدولي: (World Bank). "Food Security Update". (World Bank) ، تاريخ الإطلاع: 2025/04/06 ، على الساعة : 22:30.
- ¹⁸ منظمة التجارة العالمية. "The Crisis in Ukraine: Implications for Global Trade and Development". (WTO): WTO (2022). تاريخ الإطلاع: 2025/04/07 ، على الساعة : 13:45.
- ¹⁹ ناصر زيدان ، قضايا عربية ودولية 2010-2014 ، ط1 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2014 ، ص 255.
- ²⁰ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية: (IFPRI). "How the Russia-Ukraine war is exacerbating global food insecurity". Laborde, D. et al. (2022). تاريخ الإطلاع: 2025/05/01 ، على الساعة : 15:25.
- ²¹ عطارد عوض عبد الحميد ، روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية: التوجهات الجيوستراتيجية لإدارة الأزمة الأوكرانية ، مرجع سابق ، ص 136.
- ²² مياده حيدر علي ، أوكرانيا في الادراك الروسي – الأمريكي – الاوربي دراسة في الازمة الأوكرانية 2014-2018، مرجع سابق ، ص ص 129.
- ²³ مراد بني قيطه ، العمق الحيوي : مكانه أوكرانيا في المنظور الاستراتيجي الروسي ، مرجع سابق ، ص 210.
- ²⁴ أسماء حداد ، الحروب الهجينة الازمة الأوكرانية أنموذجا ، مجله مدارات سياسية ، جامعه الجزائر ، عدد ديسمبر لسنة 2017 ، ص 120.
- ²⁵ نورهان الشيخ ، استراتيجية الامن القومي الروسي : قراءة تحليله ، مجله دراسات ، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية ، المجلد الخامس ، العدد : 1 ، 2018 ، ص 50.
- ²⁶ مفوضية الاتحاد الأوروبي: (European Commission). "EU 'Solidarity Lanes' for Ukraine". : EC (2023). تاريخ الإطلاع: 2025/05/04 ، على الساعة : 20:10.
- ²⁷ الحرب الروسية – الأوكرانية وتداعياتها على دول الخليج ، تقدير موقف ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2022 ، ص 4.